

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2025-31/12/2025	
مراقب الحسابات	
مراقب الحسابات	
الرأي	
نعم	رأي غير متحفظ
لا	رأي متحفظ
لا	رأي معاكس
لا	عدم إبداء رأي
أسس الرأي	
<a href="#">Ref #1</a>	أساس الرأي غير المتحفظ
<a href="#">Ref #2</a>	أمور التدقيق الرئيسية
<a href="#">Ref #3</a>	معلومات أخرى
<a href="#">Ref #4</a>	مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية
<a href="#">Ref #5</a>	مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
<a href="#">Ref #6</a>	تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

# 1

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة صناعة مواد البناء ش.م.ع ع ("الشركة") ، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وقائمة الدخل الشامل ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ ، والإيضاحات عن القوائم المالية ، بما في ذلك ملخص عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا ، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر2025 وأداءها المالي وتدققاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

أسس الرأي

لقد أجرينا تدقيقاً وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم وصف مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير بمزيد من التفصيل في فقرة "مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. نحن مستقرون عن الشركة وفقاً لميثاق قواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين) ، جنباً إلى جنب مع المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عمان ، وقد أرفقنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات و ميثاق أخلاقيات المحاسبين. نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

# 2

امور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي ، في تقريرنا المهني ، كانت ذات أهمية كبيرة في تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. تمت معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل ، وفي تكوين رأينا بشأنها ، نحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

لقد حددنا الأمور الموضحة أدناه باعتبارها أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا:

كيف عالج تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية

**الممتلكات والآلات والمعدات (راجع الإيضاح 4)**

تتضمن إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي:

- تقييم تصميم وتنفيذ إجراءات تحديد وتقييم أي انخفاض محتمل في القيمة يتعلق بالممتلكات والمنشآت والمعدات.

- تقييم ما إذا كانت مؤشرات الانخفاض موجودة.

- تقييم دقة الإضافات الرأسمالية التي تمت خلال العام.

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في Feb 2026 15

- التحقق من وجود الممتلكات والالات والمعدات ومعقولة مصروفات الاستهلاك التي تم تحميلها خلال العام.

- النظر في مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة وتقييم ما إذا كانت تتوافق مع معايير التقارير المالية المعمول بها.

المخزون ومخصص البضاعة الراكدة وبطينة الحركة (راجع الإيضاح 8)

الأصول الثابتة والمعدات (راجع الإيضاح 4)تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ، من بين أمور أخرى:

- التأكد من وجود المخزون ومراقبة جرد المخزون الفعلي كما في تاريخ إعداد التقارير.

- الحصول على فهم للعملية والضوابط المعمول بها لتقييم المخزونات وتوفيرها.

- مقارنة المشتريات المحددة والتكلفة المباشرة مع المستندات الداعمة الأساسية على أساس العينة.

- التأكد من صافي القيمة الدفترية ومقارنتها ، على أساس العينة، بتكلفة المخزون.

- تقييم معقولة تقدير الإدارة لمخصصات للمخزون.

- النظر في مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة وتقييم ما إذا كانت متوافقة مع المعايير التقارير المالية المعمول بها.

# 3

المعلومات الأخرى

، ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقاريرنا كمدقق حسابات بشأنها.2025الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لعام

إن رأينا في القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج بشأنها.

في إطار مراجعتنا للبيانات المالية، تقع على عاتقنا مسؤولية قراءة المعلومات الأخرى، والنظر فيما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي اكتسبناها خلال المراجعة، أو ما إذا كانت تتضمن تحريفًا جوهريًا. إذا خلصنا، بناءً على العمل الذي أنجزناه، إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن ملزمون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبذل عنه في هذا الشأن.

# 4

مسؤولية الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في Feb 2026 15

الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، ومتطلبات الإفصاح لهيئة الخدمات المالية والأحكام المعمول بها في قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان ، وعن الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة. ضرورة تمكن إعداد القوائم المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية ، والإفصاح ، حسب الاقتضاء ، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تنوي الإدارة إما تصفية الشركة أو التوقف. عمليات ، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

# 5

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعيار الدولية للتدقيق ستمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً ، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق التي نجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.

- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهرية يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الإستمرارية. وإن خُصصنا إلى وجود عدم يقين جوهرية، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

نحن نواصل مع الأطراف المكلفة بالحكمة فيما يتعلق بالنطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ، ونتائج التدقيق الرئيسية ، من ضمن مسائل أخرى ، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية يُحدد أثناء عملية تدقيقنا.

كما نوفر للمكلفين بالحكمة بياناً يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية ، وونقوم بالتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا ، وحيثما أمكن ، الإجراءات المتخذة لإزالة التهديدات أو الضمانات المطبقة.

من ضمن المسائل التي نُبلغها إلى الأطراف المكلفة بالحكمة ، فإننا نحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية ، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. نقدم وصفاً لهذه المسائل في تقرير تدقيقنا ، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو ، في حالات نادرة للغاية ، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

# 6

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

نتوافق من جميع النواحي الجوهرية ، مع أحكام قانون الشركات التجارية المعمول به في سلطنة عمان ، ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة للشركات المساهمة العامة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية.2025تفيد بأن القوائم المالية للشركة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2025-31/12/2025	
إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات	إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات
كارل جاكسون	اسم مراقب الحسابات الموقع على التقرير
كرو ماك والغزالي محاسبون قانونيون ش م م	اسم مكتب مراقب الحسابات